

عربيات
دولياتواشنطن: حزب الله العراقي
وفيلق القدس إرهابيين

أدرجت الإدارة الأميركية، أمس، «كتائب حزب الله» العراقية وأبو مهدي المهندس، مستشار فيلق القدس» الذي تقول واشنطن إنه تابع لـ «الحرس الثوري الإيراني» على قائمتها للإرهاب، وفرضت عليهما عقوبات مالية. وأعلنت وزارة المال، في بيان، «تجميد أصول كتائب حزب الله والمهندس لاعتبارهما يمثلان خطراً أمنياً في العراق».

(أ ف ب)

«العدل والمساواة»
و«الأمة» ضد البشير

وقّعت «حركة العدل والمساواة» السودانية الدار فورية المعارضة للنظام، اتفاقاً في القاهرة، أمس، مع حزب «الأمة» المعارض للرئيس عمر البشير، وذلك للعمل على تأليف حكومة انتقالية جديدة. وكشفت «العدل والمساواة» وحزب «الأمة» الذي يقوده الصادق المهدي، أن الاتفاق هو «إعلان مبادئ وأفكار مشتركة لا يصل إلى تحالف سياسي أو عسكري».

(رويترز)

هندوراس: منظمة الدول
الأميركية تفاوض الانقلابيين

توجه الأمين العام لمنظمة الدول الأميركية خوسي ميغيل إنسولزا، أمس، إلى عاصمة هندوراس، تيغوسيغالبا، للتفاوض مع المسؤولين الانقلابيين مع اقتراب انتهاء المهلة التي أعطتها المنظمة لإعادة الرئيس المنتخب مانويل زيلايا (الصورة) إلى منصبه. وأعرب الرئيس الانقلابي روبرتو ميتشيليتي، أول من أمس، عن استعداده لتقريب موعد الانتخابات الرئاسية المنوي عقدها في تشرين الثاني «إذا كان ذلك يسهم في حلحلة الأمور».

(الأخبار)

أنبوب غاز أفريقي - أوروبي
للتخلص من التبعية لروسيا

وقّعت نيجيريا والجزائر والنيجر اتفاقاً بقيمة 10 مليارات دولار، أمس، يقضي ببناء أنبوب غاز بطول 4128 كيلومتراً، يمر عبر الصحراء الأفريقية، ويوفر إمدادات نفطية بواقع 30 مليار متر مكعب سنوياً إلى أوروبا. وتنبع أهمية مشروع «Trans-Sahara» من أنه يوفر لأوروبا تنوعاً في مصادر النفط، واستقلالية عن روسيا.

(الأخبار)

بايدن يستعجل المصالحة:
العراق من أولويات أوبامااتضحت صورة زيارة نائب
الرئيس الأميركي، مسؤول
ملف العراق في إدارة واشنطن،
جو بايدن إلى بغداد:
المصالحة الوطنية أولاً وأخيراً
ولو كانت مع بعثيين

بغداد - الأخبار

الشيخ سهيل العقابي للنظام، فأحرقوا العلم الأميركي وسط هتافات «كلا كلا أميركا، كلا كلا احتلال».

وتباينت آراء النواب العراقيين بشأن النتائج السياسية لاختيار بايدن لإدارة الملف العراقي. وأعرب المتحدث باسم «جبهة التوافق العراقية»، سليم عبد الله الجبوري، عن قلق تنظيمه من اختيار بايدن، مذكراً بأن الرجل هو صاحب مشروع تقسيم العراق.

في المقابل، استبعد النائب عن الائتلاف العراقي الموحد، عباس البياتي، تمكن بايدن من تنفيذ مشروعه السابق، بسبب

«الجيش الإسلامي»
يتصلك من الدوري
والسيستاني يدعو إلى
استعادة السيادة

وفي تعليقه على زيارة بايدن والنقاش التي أثارته بشأن المصالحة الوطنية، رأى الرئيس السابق لمجلس النواب، محمود المشهداني، أن «الوجود الإقليمي لدول الجوار داخل العراق، أخطر من الوجود الأميركي».

«مكشوف النوايا»، لكن الوجود الإقليمي «خفي» وهو خطير جداً على البلاد». وفي السياق، سجل المرجع الديني علي السيستاني، أمس، موقفه الأول من إعادة انتشار قوات الاحتلال في العراق، فطالب من خلال ممثله في كربلاء، الشيخ أحمد الصافي، السياسيين العراقيين، ببذل الجهود وصولاً إلى تحقيق السيادة الوطنية.

وقال الصافي، خلال خطبة صلاة الجمعة، إن «عملية الانسحاب في الثلاثين من حزيران الماضي، تؤسس وتمهد لحالة من أخذ السيادة بشكل كامل، ليكون العراق محرراً من كل القيود».

وطالب حكام بغداد بأن يضعوا «وحدة العراق وسيادته وإدارة البلاد بطريقة سلمية» فوق كل اعتبار، وإن «عدم الإصغاء إلى الأجنبي وخدمة العراقيين، خطوط حمراء».

في هذا الوقت، نفى المتحدث باسم «الجيش الإسلامي في العراق»، إبراهيم الشمري، وهو أحد تنظيمات المقاومة غير التكفيرية، أن يكون النائب الأسبق للرئيس الراحل صدام حسين، عزّة الدوري، قائداً للمقاومة العراقية، قائلاً «إن ذلك فيه مغالطة ومجازفة كبيرة، والمقاومة العراقية هي التي تصنع الأحداث».

نزاعه مع مؤسسة الجيش عن مواجهة «كسر عظم».

وشهدت باحة محكمة بيشيكاتاش في إسطنبول، أمس، تظاهرة ساخرة بإعداد «شباب مدنيون»، حمل في تركيا، الذي لم تدم مدة اعتقاله لدى القضاء المدني أكثر من 18 ساعة. وانحصرت الانتقادات في حلقة الصحافة ومنظمات المجتمع المدني؛ فقد فضلت أحزاب الموالاتة تجاهل الأمر القضائي، تحاشياً لتصعيد مع العسكر، كما قررت أحزاب المعارضة، المؤيدة لدور الجيش في السياسة، عدم التهليل لإطلاق سراح جيجيك، بهدف عدم إحراج الجيش أيضاً، وهو الذي خرج قائده الكر باسبوغ قبل يومين من اجتماعه مع رئيسي الجمهورية والحكومة باتفاق مبطن ينص على ترك الأمر لتسنيق القضاء بين المدني والعسكري، وخصوصاً أن البرلمان التركي أقرّ يوم الجمعة الماضي قانوناً يتيح للقضاء المدني محاكمة عسكريين في زمن السلم.

كذلك فإن قضية «خطة الانقلاب» هي الميدان الأول لتطبيق القانون الجديد، وتتطلب قدراً كبيراً من التنسيق بين القضاءين، لأن حزب «العدالة والتنمية» لا يزال مصراً على إبعاد

نزاعه مع مؤسسة الجيش عن مواجهة «كسر عظم».

وشهدت باحة محكمة بيشيكاتاش في إسطنبول، أمس، تظاهرة ساخرة بإعداد «شباب مدنيون»، حمل في تركيا، الذي لم تدم مدة اعتقاله لدى القضاء المدني أكثر من 18 ساعة. وانحصرت الانتقادات في حلقة الصحافة ومنظمات المجتمع المدني؛ فقد فضلت أحزاب الموالاتة تجاهل الأمر القضائي، تحاشياً لتصعيد مع العسكر، كما قررت أحزاب المعارضة، المؤيدة لدور الجيش في السياسة، عدم التهليل لإطلاق سراح جيجيك، بهدف عدم إحراج الجيش أيضاً، وهو الذي خرج قائده الكر باسبوغ قبل يومين من اجتماعه مع رئيسي الجمهورية والحكومة باتفاق مبطن ينص على ترك الأمر لتسنيق القضاء بين المدني والعسكري، وخصوصاً أن البرلمان التركي أقرّ يوم الجمعة الماضي قانوناً يتيح للقضاء المدني محاكمة عسكريين في زمن السلم.

كذلك فإن قضية «خطة الانقلاب» هي الميدان الأول لتطبيق القانون الجديد، وتتطلب قدراً كبيراً من التنسيق بين القضاءين، لأن حزب «العدالة والتنمية» لا يزال مصراً على إبعاد

واصل نائب الرئيس الأميركي جو بايدن، أمس، لقاؤه في بغداد، بصفته الجديدة كمسؤول عن الملف العراقي في إدارة بلاده. وفيما تنصّب اهتمامات بايدن، صاحب مشروع تقسيم العراق إلى 3 دول، على إقناع حكام بغداد بتسريع المصالحة الوطنية، تظاهر مناصرون للتيار الصدري تنديداً بزيارته، كما أعرب عدد من مسؤولي القوى السياسية عن قلقهم من تسلمه ملف بلادهم.

وأكدت مصادر في وفد بايدن أنه التقى قائد قوات الاحتلال الجنرال ريمون أدويرنو والسفير الأميركي لدى العراق كريستوفر هيل. وشملت لقاءاته كلا من الرئيس جلال الطالباني ونائبه عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي ورئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس البرلمان أباد السامرائي.

ووفقاً لبيان صدر عن البيت الأبيض، فإن زيارة بايدن هدفت إلى طمأنة العراقيين إلى أن العراق «لا يزال في مقدمة أولويات الرئيس أوباما»، إضافة إلى إفهامهم ضرورة تسهيل عملية المصالحة الوطنية كركن أساسي لإحلال الاستقرار في بلادهم.

وقال رئيس لجنة المصالحة في مجلس النواب، وثاب شاكر، «أعتقد أن بايدن يحمل مقترحات تتعلق بالمصالحة الوطنية، ومنتظر لمعرفة ما يحمل في جعبته لنتمكن من دراسته». وتابع «إذا كان هذا المشروع واقعياً وجدياً فسناخذ به».

بدوره، استنكر التيار الصدري الزيارة المفاجئة، حيث لَبّى آلاف المصلين دعوة

هؤلاء هم قادة «المعارضة المشروعة».

تفرغ الصحافيون لمطاردة العشاق على كورنيش النيل. يصورون لمسات الأيدي والاقتراب على أنه «زيلة في الطريق العام». ويرون القبلية في السينما دليل انحراف جنسي، وأدوار الإغراء تحذف المسافة بين المثلة وبائعة المتع.

هذه انشغالات الصحافيين الذين ينسون المهنة ويتفرغون لمهمة مفتشي الأخلاق. مهمة تمنحهم شهرة ونرجسية تعوّض القصور المهني. فالمرقبة فعل العاجزين والمتصيدين للخطايا.

سمة مجتمع محافظ يخاف من الانفلات (الأمني والأخلاقي). هذا المزاج استقبل بطريقة عادية الحكم على «سفاح المعادي» بالسجن 45 عاماً. 45 عاماً في جريمة تحرش بالنساء. مجرد لمس مؤخرة الضحايا. مهووس يعاقب بالسجن كل ذلك العمر! الجريمة قاسية. تنتهك أمان النساء.

لكن لماذا العقوبة المفرطة؟ الصحافة أيضاً أفرطت في التصور وأطلقت على الشاب (20 عاماً) لقب السفاح. مريض يخاف من النساء وخجول من رائحته. يبحث عن لحظة لمس بالقوة. من أين أتت القوانين التي تعاقبه بكل هذه السنوات؟ العقاب ضروري. لكن الإفراط هنا يكشف عن زعر ينتاب المجتمع. القضاة يؤدون أدوارهم بإفراط الخائف على المجتمع والمصحح لخطاياهم والمنظف للعين المتخيل بين أنسجته. مهمات جعلت القضاة يقدمون على أحكام الإعدام بخفة أكبر، حتى إنه في الأشهر الستة الأولى فقط من هذا العام صدر 55 حكماً بالإعدام.

كان مصر تعيش حملة تطهير، عادت معها روح الانتقام من المجرمين لا إصلاحهم. غزوات دموية غير معلنة لأوكار متخيلة للخطيئة والفساد.

إنها حرب المنتظرين فقط.

الإداري»، المعروفة بأنها تمثل «قضاء المشروعية والحريات»، ودورها كان النظر في مشروعية قرارات الحكومة. لكنها كانت خطراً على أكثر من مستوى، الأول قرارات وزير الداخلية الخاصة بالاعتقالات والثاني طعون الترشيح والانتخابات.

ومنذ سنة 1930 وحتى «هجوم الـ 8 سنوات»، كانت الحكومة هي «الخصم الشريف»، الذي ينفذ أحكام القضاء الإداري فور صدورها. لكن خطة الهجوم سحبت منها أولاً النظر في قرارات الاعتقال، وأحالتها على مكتب خاص لدى النائب العام، ثم نقلت النظر في طعون الانتخابات إلى دائرة خاصة في محكمة النقض (أعلى هيئة قضائية في مصر). الخطوة الثالثة كانت في تحويل أحكام القضاء الإداري إلى «ورقة يبلها الناس ويشربون ماءها»، بعدما امتنعت الحكومة عن تنفيذ 95 في المئة من الأحكام الصادرة، لتبقى محكمة النقض، التي فشلت كل المحاولات حتى الآن في ضربها.

هذه بعض حكايات تقرير العدالة عن الهجوم على استقلال القضاء. هجوم هدفه عزل القضاة في ثلاثيات النظام، لكي لا يشعر الناس بالعدالة. وأيضاً هو هجوم الذعر من خروج القضاة عن السيطرة ومد جسور بينهم وبين الناس. وهي أوهام المذعورين. لأن القضاء سلطة منفصلة تماماً، لا دخل لها بمحاولة السلطة التنفيذية لإحكام السيطرة. ومحاولات الناس الإفلات منها. سلطة تتعلق بتحقيق العدالة. وهو مفهوم يطمئن السلطات الديمقراطية لكنه يصيب أنظمة الاستبداد بالذعر، لأنها أنظمة تقوم على جمع السلطات الثلاث في سلة واحدة يضعها الحاكم في خزنة ملابسه مع ربطات العنق وخاتم الحكم.

تركيا

قاضي «خطة الانقلاب» إلى كتاب «غينيس»!

أرست خوري

تفاعلت قضية إطلاق سراح العقيد التركي دورسون جيجيك، المتهم بإعداد «خطة إنهاء الحالة الإسلامية» في تركيا، الذي لم تدم مدة اعتقاله لدى القضاء المدني أكثر من 18 ساعة. وانحصرت الانتقادات في حلقة الصحافة ومنظمات المجتمع المدني؛ فقد فضلت أحزاب الموالاتة تجاهل الأمر القضائي، تحاشياً لتصعيد مع العسكر، كما قررت أحزاب المعارضة، المؤيدة لدور الجيش في السياسة، عدم التهليل لإطلاق سراح جيجيك، بهدف عدم إحراج الجيش أيضاً، وهو الذي خرج قائده الكر باسبوغ قبل يومين من اجتماعه مع رئيسي الجمهورية والحكومة باتفاق مبطن ينص على ترك الأمر لتسنيق القضاء بين المدني والعسكري، وخصوصاً أن البرلمان التركي أقرّ يوم الجمعة الماضي قانوناً يتيح للقضاء المدني محاكمة عسكريين في زمن السلم.

كذلك فإن قضية «خطة الانقلاب» هي الميدان الأول لتطبيق القانون الجديد، وتتطلب قدراً كبيراً من التنسيق بين القضاءين، لأن حزب «العدالة والتنمية» لا يزال مصراً على إبعاد